

بيان صادر عن الحكومة الفلسطينية عقب انتهاء جلستها رقم ٢١٩، تدعو فيه العالم
إلى اتخاذ كل ما يلزم لوقف جرائم "الأبرتهاید" الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني*
٢٠٢٣/٨/٢٨

جلسة مجلس الوزراء رقم (٢١٩)

اشتية: على العالم اتخاذ كل ما يلزم لوقف جرائم "الأبرتهاید" الإسرائيلية وتوفير الحماية لشعبنا
- دعا الشركات العالمية إلى عدم المشاركة في أي أعمال استعمارية على أرضنا

مكتب رئيس الوزراء: قال رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية إن "على العالم اتخاذ كل ما يلزم لوقف جرائم "الأبرتهاید" الإسرائيلية بحق شعبنا الفلسطيني". وأضاف في كلمته بمسئله الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي عقدت في مدينة رام الله اليوم الإثنين: "إن النظام العنصري "الأبرتهاید" في إسرائيل ليس ممارسة فقط، بل سنّت إسرائيل العديد من القوانين التي تخدم نظامها العنصري، سواء قانون القومية أو غيره". وأشار رئيس الوزراء إلى أن "العالم لم يكن بحاجة إلى سماع تصريح الوزير الإسرائيلي بن غفير حتى يقنن ويتأكد من الأفكار العنصرية التي تصوغ فكر من يتولى اليوم مقاليد الحكم في دولة الاحتلال وسلوكه".

وتابع: "إن ما يقوم به بن غفير وجميع أركان الحكومة الإسرائيلية والمليشيات التابعة لها من ممارسات عنصرية تعتنق عقيدة القتل والحرق والمحو والإبادة الجماعية، كافية لأن يتوقف العالم عن التعامل مع هذه الحكومة، ويدين ممارساتها ويفعل القوانين الدولية الداعية إلى مقاطعتها، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من تلك الممارسات الإجرامية".

وأضاف: "إن نظام الأبرتهاید الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية، يجعل الفلسطيني يستهلك ٧٢ لتر مياه وإسرائيلي يستهلك ٤٣٠ لتراً، وإن هناك حافلات يُمنع على الفلسطيني أن يركبها، وهناك عمارات يُمنع على الفلسطيني أن يستأجر فيها شقة سكنية، فيما لليهود حق البناء في أي مكان، في حين يُمنع الفلسطيني من البناء على أرضه، بل يهدم بيته".

وقال رئيس الوزراء "إن إسرائيل تدعي أن بعض اليهود يملكون بعض البيوت في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وماذا عن آلاف البيوت التي يملكها الفلسطينيون وما زالت موجودة إلى يومنا هذا؟ وماذا عن الأراضي المستولى عليها؟ وماذا عن الكتب والآثار التي سرقت؟ وماذا عن جدار الفصل العنصري الذي يفصل الفلسطيني عن الفلسطيني الآخر؟ والذي جعل الفلسطيني يعيش في "بانتوستانات" وبؤر معزولة بعضها عن بعض؟ وماذا عن منع الفلسطيني من الوصول إلى أرضه

* المصدر: دولة فلسطين، مجلس الوزراء

<http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/54440>

لتفكيكه وتحويله إلى يد عاملة رخيصة في سوق العمل الإسرائيلي، ودفعه خارج أرضه للاستيلاء عليها لاحقاً؛ وماذا عن تفتيت الأراضي الفلسطينية: غزة معزولة ومقسمة، منطقة بيضاء، ومنطقة صفراء، والخليل مقسمة (H1، H2)، والقدس محاصرة بجدار، وبقية أراضي فلسطين مقسمة؟". وأكد أن "هذا التفتيت يخلق نظاماً قانونياً وإدارياً واقتصادياً ممزقاً".

وتابع رئيس الوزراء أنه "فوق كل هذا، مُنع لم شمل العائلات الفلسطينية. هذا قمة الإجرام والعنصرية. على العالم اتخاذ كل ما يلزم لوقف جرائم الأبرتهيد الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. ونحن من جانبنا نضع هذا أمام المنصات والمؤسسات الدولية ونواجه ذلك ميدانياً. وعلى العالم منع شركاته من المشاركة في أي ممارسة استعمارية على أرضنا".

وقد قرّر المجلس ما يلي:

١. تخصيص ميزانية بقيمة (١١) مليون شيقل لمشروع تخضير فلسطين ولشراء الأشجار من المشاتل في كافة المحافظات.

٢. الإحالة النهائية لعدد من المشاريع التنموية في مجالات المدارس والمياه والكهرباء.

٣. نشر اتفاقية مناهضة التعذيب في الجريدة الرسمية.

٤. المصادقة على إجراءات وحدة صافي الإقراض.

٥. المصادقة على اتفاقية أجدنت لربط المدارس الحكومية بالشبكة الإلكترونية وتعزيز مستوى أمن المعلومات في الشبكة الإلكترونية المدرسية.

٦. المصادقة على توصيات اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة.

٧. إحالة تشريع قانون التمييز الحكومي لفخامة رئيس دولة فلسطين لإصداره بقرار بقانون.

٨. تخصيص أرض في البيرة لإقامة مبنى مجلس القطاع الشرعي.

٩. تشكيل لجنة وزارية لمعالجة مخاطر المحاجر ومناشير الحجر للمناطق المتاخمة

للمحاجر.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>